

ما هو الا شهر فكان هو المعتمد كما نص عليه مولانا في جرحه وعلى قول من
يقول بالدخول فان كان كظاهرينا فسد الصلح لانه وجد في الاصل
وان عينه ولو ادعت الزوجة ميراثا صح الصلح على اقل من
نصيبها او غيرها ولا يطيب لهم ان يعلوا بذلك فان جاءت بيعة
بطل صلح انتهى **خاتمة اعلم** ان ما ذكره المؤلف بقوله وان ارثت
قسمة التركة بين امرئتين ولغزما اخر هو طريقا قسمة ما ينقسم بحسب
كالتمود والحبوب والارض المشابهة الاجزا ونحو ذلك واما ما
ينقسم بحسب كالعقار والحيوان والجنس فلهما قسمة كما في قوله ولا يمس
بان نذره فنقول فاذا فرغت من عمل القرضية بالجدول على ما سبق
من قبل وارث وتقريرها اي ردها الى اربعة وعشرين قيراطا
فخذ ثلث من العدد الذي صححت من القرضية اذا كان له ثلث
من وحده الى اصله العتريكيت منها وان لم يكن له ثلث من
اصله فخذ الى اصله او كان له ثلث فقط فخذ ثلث او كان له
من فقط فخذ ثلثين وسيجيء بالحل ليد اصناف القيراط ثم صلح
الجامعة جده ولا مماثلة لجدول الجامعة وصل به بعد ما معك
من الاصناف جده ولا مماثلة له وارسم على الجده والمصل بالجامعة
اربعة وعشرين وسيجيء مقام القيراط وحلق عليها وضع فوقها
ط اشارة الى انه مقام قيراط وضع تحت الجداول المصل جده
القيراط اصناف القيراط تحت كل جده وصلح مقدم الصلح الا بال
ثم اقسمة ما لكل وارث من جده والجامعة او على الصلح الاخير
فان انقسم فثبت في جده وله بازااد العدد المسوم ثم اقسمة ما

خرج من القسمة على الصلح الذي قبله صلح الذي صححت عليه وانفرد
كما ذكرنا وهكذا انفعلى الى ان انتهى الى اول الاصناف التي معك
فاخرج من القسمة على الصلح الا بال صلحها فهو عدد قيراط
فضعه في جده قال قيراط بازااد العدد المسوم وما على الوضائع
من الكسور فهي كسور من قيراط وهو كسور ينسب وهذه اذا كان
للعدد الذي صححت منه القرضية ثلث ثمن وان لم يكن له ثلث
ثمن فقط فاضرب به في ثلثه وان كان له ثلث فقط فاضرب في
ثمانية ثم اقسمة الحاصل من ضرب اوله على الصلح الاخير ثم
على نحو ما ذكرناه ثم بعد انتهاء القسمة امتحن صحة ذلك بجميع ما
على الاصناف كما انه الحاد واسم ما اجتمع عليه وهكذا انعمل
الى ان انتهى الى اول الاصناف فاخرج منهن من قيراط الصلح
فاجمع الى القيراط الصلح وقابل بقام قيراط وهو الا اربعة
وتعشرون فان ساواها فالعمل صحيح والا فله ولتبيين ذلك في
مثال من المناسخات ليقا سر عليه غير فضع له جده ولا فنقول
مات عن زوجة وثلاث بنات وعمين ثم ماتت احدى البنات
قبل القسمة عن شقيقها وامها وعمها المذكورين فالمسألة الاولى
من اربعة وعشرين بقوم من مائة واربعة واربعين لا تكسار
مالبينات عليهن والمسألة الثانية من اثني عشر وبيد الميتة
اثان وثلاثون موافقة لمسالتها وتضع ربع مسالتها وهو ثمانية
على ارس ما صححت منه المسألة الاولى وتقريرها فيحصل اربعا وثلاثون
واثنان وثلاثون موافقة لمسالتها وتضع ربع مسالتها وهو ثمانية